

المستشار التنفيذي  
الدورة العادية السادسة والثلاثون  
06\_07 فبراير 2020  
اديس ابابا، اثيوبيا

EX.CL/1213(XXXVI) Add.1 Rev.1  
أبداعي: إنجليزي

# الموقف الأفريقي الموحد بشأن استرداد الأصول (CAPAR)





1. في يناير 2015، اعتمدت الدورة العادية الرابعة والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، الإعلان الخاص بشأن التدفقات المالية غير المشروعة (المؤتمر / الاتحاد الأفريقي / ديسمبر 5 (XXIV) وأقرته. نتائج وتوصيات تقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي / لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا (تقرير الفريق الرفيع المستوى)<sup>1</sup>. علاوة على ذلك، وافق المؤتمر على ضمان تحديد جميع الموارد المالية المفقودة بسبب هروب رأس المال غير المشروع والتدفقات المالية غير المشروعة وإعادتها إلى أفريقيا لتمكينها من تمويل جدول أعمالها الإنمائي، وفي هذا الصدد، دعا مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من الأعضاء. على الدول إطلاق حملة إعلامية ودبلوماسية لتشجيع إعادة الأصول التي تم نقلها بشكل غير مشروع من أفريقيا<sup>2</sup>.
2. في يوليو 2017، تبنت الدورة العادية التاسعة والعشرون للمؤتمر موضوع "التغلب على الفساد: مسار مستدام للتحول في إفريقيا" في زخم حاسم لمكافحة الفساد في القارة (مؤتمر/الاتحاد الإفريقي/الخامس من ديسمبر<sup>3</sup> XXIV) يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للسنة الموضوعية في تطوير الموقف الأفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول<sup>4</sup> (CAPAR) لتحقيق هذا الهدف، عقدت الدورة العادية الحادية والثلاثون للمؤتمر<sup>5</sup>، قد طلب من الشركاء الدوليين الاتفاق على جدول زمني شفاف وفعال لاستعادة وإعادة الأصول المسروقة إلى أفريقيا<sup>6</sup>.
3. في الواقع، تشمل الأصول غير المشروعة من أفريقيا على سبيل المثال لا الحصر: الموارد الطبيعية والتحف الأفريقية؛ "العائدات المتأتية من الأعمال الإجرامية" على النحو المحدد في المادة 1 من الاتفاقية الأفريقية لمنع ومكافحة الفساد (AUCPC)؛ جميع المنتجات والبضائع المشار إليها في المادة 19 من CUAPC؛ الخصائص التي يغطيها تقرير اللجنة رفيعة المستوى؛ "الممتلكات" و "عائدات الجريمة" على النحو المحدد في المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CNUCC) جميع السلع المشار إليها في المادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (لا سيما تلك المشار إليها في المادة 57)؛ الخصائص التي يغطيها تقرير اللجنة رفيعة المستوى؛ وجميع الموارد الناشئة عن عمليات النقل التعسفي للأسعار، والإفراط في الفواتير التجارية، والتهرب الضريبي.
4. تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ موضوع السنة الأفريقية لمكافحة الفساد قدمه فخامة الرئيس محمدو بوهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى الدورة العادية الثانية والثلاثين للمؤتمر في فبراير 2019 في أديس أبابا. أكد بطل السنة الأفريقية لمكافحة الفساد على الحاجة إلى موقف أفريقي مشترك بشأن استرداد الأصول<sup>7</sup>.
5. تحدد CAPAR التدابير الموصى بها وكذلك الإجراءات المطلوبة لإيجاد حلول فعالة للخسائر المتكررة للتراث الأفريقي ولتحديد واستعادة وإدارة التراث الأفريقي الموجود خارج القارة أو المسترد من ولايات قضائية أجنبية، بطريقة تحترم أولويات التنمية و سيادة الدول الأعضاء.

1 بيان المؤتمر الخاص حول التدفقات المالية غير المشروعة، الوثيقة. (Assembly / AU / 17 (XXIV)، الفقرة 1.

2 أعلاه، الفقرة 4.

3مقرر بشأن مواعيد وأماكن انعقاد الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، (Assembly / AU / Dec.657 (XXIX)، الصفحة 1.

4 كما هو محدد في مذكرة المفاهيم التي أعدها المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي حول الفساد (AU-ACB)، ويمكن الوصول إليه على الرابط-<http://aga-platform.org/sites/default/files/2018-04/African%20Anti-Corruption%20Concept%20Note1.pdf>

20Year%20Concept%20Note1.pdf (آخر دخول بتاريخ 12 ديسمبر / كانون الأول 2019).

5 إعلان بشأن سنة مكافحة الفساد، نواكشوط، موريتانيا (XXXI) (Conference / AU / Decl.1)، الفقرة 8.

6. لقرون ، كانت الدول الأفريقية ضحية فقدان الموارد الحيوية بسبب التدفقات غير المشروعة لرأس المال إلى الخارج والتي حرمت البلدان الأفريقية من القدرة على استثمار رأس المال المذكور في تنمية القارة وتحسين ظروف معيشة سكانها.

7. تشير التقديرات إلى أن أفريقيا خسرت على الصعيد العالمي 1.8 تريليون دولار فقط بين عامي 1970 و 2008 ولا تزال تخسر مبالغ مذهلة تقدر بنحو 150 مليار دولار سنويًا بسبب التدفقات المالية غير المشروعة (IFFs) أو "الهروب غير المشروع لرأس المال"<sup>8</sup>. ويشير تقرير الفريق الرفيع المستوى إلى أن أفريقيا هي دائن صاف لبقية العالم على الرغم من تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية ، لا تزال القارة الأفريقية تعاني من نقص حاد في الموارد.<sup>9</sup> ويشير التقرير كذلك إلى أن مخزون رأس المال الأفريقي كان سيزيد بأكثر من 60% إذا ظلت الأموال التي غادرت إفريقيا بشكل غير قانوني في القارة ، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بنسبة 15%<sup>10</sup>.

8. الموقف الأفريقي الموحد للاتحاد الأفريقي بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 (جدول أعمال ما بعد عام 2015)<sup>11</sup> وأجندة 2063: أفريقيا التي نسعى إليها (أجندة 2063)<sup>12</sup> حيث الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق أهداف وتطلعات التنمية المشتركة لأفريقيا.<sup>13</sup> تتطلب التنمية المستدامة لأفريقيا هياكل وآليات وأهداف وطنية وإقليمية ودولية تعزز الظروف طويلة الأجل التي تؤدي إلى التنمية وتكوين الثروة والازدهار. لقد أعاق هروب رأس المال غير المشروع وتحويل الأصول من أفريقيا إلى الخارج وسيظل يعرقل تحقيق أهداف وتطلعات التنمية لأفريقيا ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات في هذا الصدد ، وأن يتحدث الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه بصوت واحد والعمل بشكل متضافر لضمان سماع صوت أفريقيا والاعتراف به بالكامل في الجهود الرامية إلى تشكيل النظام البيئي لاسترداد الديون.

8 بيان المؤتمر الخاص بشأن التدفقات المالية غير المشروعة (AU / Decl.5 (XXIV) . Doc. Conference / AU / 17 (XXIV) ) ، الصفحة 1.

9 تمهيد لتقرير الفريق رفيع المستوى بقلم فخامة ثابو مبيكي ، الرئيس السابق لجمهورية جنوب إفريقيا ورئيس الفريق رفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا. الصفحة 55 من تقرير الهيئة رفيع المستوى.

11 الموقف الأفريقي الموحد من جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 ، الاتحاد الأفريقي ، مارس 2014.

12 أجندة 2063: أفريقيا التي نسعى إليها ، الإصدار الأخير ، أبريل 2015.

13 طموح جدول أعمال عام 2063 .1 جدول أعمال ما بعد عام 2015 ، الفقرة 7 ، الصفحة 5 : وطموح أجندة 2063 .1

## 9. مؤتمر الاتحاد الأفريقي،

الوعي لحقيقة أن تعبئة الموارد لتمويل الأهداف والتطلعات الإنمائية لأفريقيا لا تزال تمثل تحديًا خطيرًا لبلدان القارة ، وحقيقة أن أفريقيا قد فقدت وما زالت تفقد الأصول والموارد دون داع بسبب التدفقات المالية غير المشروعة ، وفي خاصة بسبب عمليات تحويل الأصول من إفريقيا إلى الخارج ؛

أذكر قرار الدورة العادية الرابعة والعشرين للاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا ، إثيوبيا ، والذي وافق على تقرير اللجنة رفيعة المستوى برئاسة فخامة السيد ثابو مبيكي ، الرئيس السابق لجمهورية جنوب إفريقيا والتزم بتبني و تنفيذ استنتاجاته وتوصياته (مؤتمر المؤتمر / الاتحاد الأفريقي / ديسمبر 5<sup>14</sup> (XXIV) ؛ الإعلان نواكشوط بشأن السنة الأفريقية لمكافحة الفساد (مؤتمر المؤتمر / الاتحاد الأفريقي / ديسمبر 1. (XXXI)) الذي دعا الشركاء والحلفاء الدوليين إلى الاتفاق على جدول زمني شفاف وفعال لاستعادة الأصول المسروقة في أفريقيا وردها مع احترام سيادة الدول ومصالحها<sup>15</sup> ؛

شاكركم جهود المجموعة رفيعة المستوى، كشفت الصفات القيادية لسعادة محمد بوهاري خلال العام الأفريقي لمكافحة الفساد وتقرير معاليه الذي أكد على الحاجة إلى جعل CAPAR أولوية؛ والمشاركة النشطة المستمرة للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي بشأن الفساد (AU-ACB) من أجل تحقيق هذا الهدف ؛ وإذ تقر كذلك بالتأثير السلبي لعدم استرداد التدفقات المالية غير المشروعة وعدم ردها على التمتع بحقوق الإنسان في بلدان المصدر ، وترحب بالمبادرة الدورية ذات الصلة التي ترعاها المجموعة الأفريقية وتدعمها بقوة<sup>16</sup>.

موجه من خلال التطلعات التي يتم التعبير عنها في أجندة التنمية لما بعد عام 2015 وأجندة 2063 ، وكلاهما يدعو إلى النمو الشامل والتنمية المستدامة والتحول الهيكلي والاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا الذي يمر من خلال الاستخدام الأمثل لثروات الموارد الطبيعية ؛ الأهداف المحددة في أجندة 2063 للتنمية المستدامة ، وكذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع الفساد ومكافحته (AUCPCC) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) ؛

الاعتراف أيضا أن عدم عودة المبعوثين من أفريقيا إلى الولايات القضائية الأجنبية له تأثير سلبي خطير على جدول أعمال التنمية لأفريقيا والتمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولا سيما الحق في التنمية ؛

تسليط الضوء على أن إنشاء CAPAR هو خطوة حاسمة وكبيرة في عملية مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تستمر في استنفاد المبالغ الضخمة والسلع الكبيرة اللازمة لتنمية أفريقيا كل عام ؛

<sup>14</sup> بيان خاص بالمؤتمر حول التدفقات المالية غير المشروعة ، الوثيقة. مؤتمر / 17 (XXIV) / AU.

<sup>15</sup> إعلان بشأن السنة الأفريقية لمكافحة الفساد ، نواكشوط ، موريتانيا (XXXI) / AU / Decl.1 (Conference) ، الفقرة 8.

<sup>16</sup> بزخم من مصر وليبيا وتونس في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف وكذلك توصيات المنتدى الأول لمكافحة الفساد الذي عقد في شرم الشيخ في مصر يومي 12 و 13 يونيو 2019.

شاكر أن الجهود والاستراتيجيات لاستعادة التراث الأفريقي وإعادته إلى الوطن يجب أن توضع في سياق خطاب تاريخي وسياسي واقتصادي واجتماعي أفريقي أوسع ، بما في ذلك سرقة القطع الأثرية الأفريقية والعبودية واستعمار أفريقيا ؛

يدعو المجتمع الدولي لدعم والمساهمة في العمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه ،

اتفقت على ما يلي:

#### 4. قضايا السياسة ذات الأولوية

10. يتم تجميع الأولويات المتأصلة في استرداد الأصول في أفريقيا في أربع ركائز ، وهي: (1) الكشف عن الأصول وتحديدتها ؛ (2) استرداد الأصول وإعادتها إلى الوطن ؛ (3) إدارة الأصول المستردة؛ و (4) التعاون والشراكات.

##### 4.1 الركيزة الأولى: الكشف عن الأصول وتحديد هويتها

11. يستخدم مصطلح "التدفقات المالية غير المشروعة" في تقرير اللجنة رفيعة المستوى للإشارة إلى الأصول المكتسبة أو المنقولة أو المستغلة بشكل غير قانوني. وكشف التقرير عن أن تحفيز وتسريع عملية استرداد الأصول الأفريقية التي تم نقلها من أفريقيا إلى الولايات القضائية الأجنبية وإعادتها إلى الوطن يمثل أولوية. ومع ذلك ، فإن الكشف عن هذا التراث الأفريقي والتعرف عليه أمر معقد تقنياً وسياسياً في الأساس ؛

12. تعتبر الأنظمة القانونية والمالية والقضائية ، فضلاً عن الشفافية وحماية المبلغين عن المخالفات وتسهيل دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني أموراً حاسمة في عملية الكشف وتحديد الهوية ، ولكن لا يتم أخذها في الاعتبار بشكل كافٍ من قبل المؤسسات والتشريعات والمؤسسات. أطر السياسات المعمول بها ؛

13. لا تمثل التقنيات والتقدم التكنولوجي في الخدمات المالية والقطاعات الأخرى تهديداً فحسب ، بل تمثل ، من خلال الابتكار ، فرصة للكشف الفعال والسريع عن ثروة إفريقيا وتحديدتها.

14. يوصى بالإجراءات التالية للدول الأعضاء من أجل الكشف الفعال والكفاء عن التراث الأفريقي وتحديدته في الولايات القضائية الأجنبية (خارج القارة وداخلها على حد سواء):



#### 4.1.1 تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية:

(أ) تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية:

(ب) تصميم وتنفيذ المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات للكشف عن الأصول للسلطات العامة والأشخاص البارزين

سياسيًا ، باستخدام المؤسسات القائمة ، مثل AU-CCC ؛

(ج) تشجيع وتعزيز الشفافية على المستوى الوطني وضمان مساءلة المؤسسات المالية وقطاع الخدمات المالية للتصدي

والسيطرة على ألعاب التواطؤ في التدفقات المالية غير المشروعة والتحويل غير المشروع للثروة من أفريقيا إلى

السلطات القضائية الأجنبية ؛ و

(د) ضمان إنشاء أنظمة فعالة لمراقبة الحدود والجمارك بهدف تنظيم حركة البضائع على الحدود الأفريقية بشكل

أفضل ، بما في ذلك استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ؛

#### 4.1.2 إعطاء الأولوية للتنظيم والحماية والتحفيز للمبلغين عن المخالفات:

(أ) تحديد ، على المستوى الإقليمي ، المبادئ التوجيهية المتأصلة في أفضل الممارسات المكرسة لحماية وتشجيع وتحفيز

المبلغين عن المخالفات الذين يبلغون عن انتهاكات القوانين الوطنية والإقليمية وكذلك الأنشطة غير المشروعة التي

يقوم بها أي مؤلف ، والتي من المحتمل أن تؤدي إلى الأنشطة غير المشروعة نقل التراث الأفريقي إلى السلطات

القضائية الأجنبية.

#### 4.1.3 تقوية وتدعيم الأجهزة والمؤسسات القائمة:

(أ) تعزيز فعالية المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية والدولية ، ووكالات تحصيل الإيرادات ، ومراكز و وحدات

الاستخبارات المالية (FICs) من خلال إصلاح القوانين والولايات ومن خلال الدعوة إلى:

- الكشف الفوري والإخطار بالنشاط المشبوه بين وحدات الاستخبارات المالية والخلايا ، بما في ذلك التبادل المتبادل للمعلومات أو التنبيهات من وحدات الاستخبارات المالية والخلايا في بلدان المقصد فيما يتعلق بالتحويل المشبوه للأصول الأفريقية الأصلية من بلدان المصدر ؛
- تبادل المعلومات الضريبية ، حسب الاقتضاء ، بين البلدان (بما في ذلك بناء قدرات الوكالات والمؤسسات في تحليل البيانات) ؛ و
- تعزيز التعاون والاستراتيجيات متعددة المؤسسات لضمان الكشف الفعال وتحديد التراث الأفريقي وكذلك رصده في ولايات قضائية متعددة ؛

#### 4.1.4 تشجيع الشفافية والدعوة لها

(أ) تبسيط العملية لبلدان المصدر والوجهة لتحديد الأنشطة والأصول والمعاملات المشكوك فيها من خلال:

- تعزيز الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات المتأصلة في رواتب السلطات العامة من أجل تمكين بلدان المصدر والمقصد من إجراء التحقق من نمط حياة المسؤولين المشتبه بهم ؛
- إنشاء إطار قانوني إقليمي بهدف عكس عبء الإثبات في حالة الثروة غير المبررة من جانب السلطات العامة؛
- الالتزام بالمعايير الدولية للشفافية ، ولا سيما كأداة للمساعدة في تصميم الآليات المالية والقانونية للتعامل مع العوامة وسلوك الفاعلين من القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات ؛
- تشجيع وضع قائمة إقليمية بالمصنوعات اليدوية الأفريقية ، مما يجعل من الممكن ، على وجه الخصوص ، تحديد الأعمال الفنية المختلفة والمصنوعات اليدوية الأفريقية المسروقة في أفريقيا قبل وأثناء وبعد الاستعمار. سيتم استخدام القائمة المعنية لتحديد بلدان المقصد وبلدان المنشأ ؛ و
- تشجيع إنشاء أدلة الملكية النافعة الوطنية أو تدابير أخرى لتعزيز شفافية الملكية.

#### 4.2 الركيزة الثانية: استرداد الأصول وإعادتها

15. شهدت أفريقيا نكسات خطيرة بسبب التدفقات الخارجة غير المشروعة وتحويل الأصول من أفريقيا إلى الولايات القضائية الأجنبية. ولذلك فإن استعادة الأصول الأفريقية وإعادتها إلى الوطن يمثل أولوية بالنسبة للقارة ، حيث يمكن توجيه هذه الأصول المستردة إلى جدول أعمال التنمية لأفريقيا.
16. في سياق متابعة استراتيجيات استرداد الأصول وإعادتها إلى الوطن في أفريقيا ، ينبغي للدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها حقيقة أن الأصول المحددة معرضة لخطر إعادة النقل إذا لم يتم تجميدها ومصادرتها في أسرع وقت ممكن بينما تنسق السلطات في بلدان المقصد وبلدان المصدر وتشرع في الاسترداد وعمليات العودة إلى الوطن.
17. تؤدي الممارسة الحالية المتمثلة في احتفاظ بلدان المقصد بالأصول الأفريقية في ولايات قضائية أجنبية خلال عملية الاسترداد المطولة إلى خسائر في بلدان المصدر من حيث تسييل هذا التراث في نهاية المطاف وتقييمه والتمتع به على حساب تنمية أفريقيا. وبناءً على ذلك ، من المستحسن ضمان استخدام الأصول الأفريقية غير المستردة لصالح بلدان المصدر أثناء الانتهاء من إجراءات الاسترداد والإعادة إلى الوطن. للقيام بذلك ، يجب وضع حلول مبتكرة للاستجابة للقانونية والسياسية والتقنية التي تنشأ عن الترتيبات المتخذة لضمان استخدام الأصول الأفريقية غير المستردة لصالح بلدان المصدر.
18. يوصى بالإجراءات التالية للدول الأعضاء بهدف بدء أو تعزيز العمليات والإجراءات السريعة لاسترداد الأصول الأفريقية وإعادتها إلى الوطن:



#### 4.2.1 إعطاء الأولوية لاسترداد الأصول الأفريقية:

- (أ) تنفيذ استراتيجيات لتبسيط العمليات التقنية والقانونية المتضمنة في استرداد الأصول ؛ و
- (ب) الدعوة إلى اعتماد سياسات وطنية وإقليمية ودولية من أجل التجميد السريع ومصادرة الأصول الأفريقية المحددة وغير المستردة ؛
- (ج) الدعوة إلى تعزيز الهيكل المالي العالمي لدعم استرداد الأصول الأفريقية ؛
- (د) حث بلدان المقصد على إزالة العقبات التي تحول دون استرداد الأصول وإعادتها إلى الوطن ، ولا سيما من خلال تبسيط الإجراءات القانونية ومنع إساءة استخدام هذه الإجراءات ؛
- (هـ) إعطاء الأولوية لإعادة الأعمال الفنية والتحف الأفريقية المسروقة في إفريقيا قبل وأثناء وبعد الاستعمار ، وذلك لضمان الحفاظ على القطع الأثرية المذكورة وتعزيزها بما يحقق المصلحة المثلى لدول المصدر.

#### 4.2.2 تعزيز المؤسسات القانونية والمالية لتسهيل عملية استرداد الأصول:

- (أ) التأكد من أن بلدان المصدر تستفيد من الأصول المجمدة والمصادرة رهناً باستعادتها وإعادتها إلى الوطن من خلال إنشاء صناديق أفريقية مخصصة أو حسابات ائتمانية أو ضمان تحتفظ بها المؤسسات المالية الإقليمية؛ و
- (ب) إنشاء المؤسسات المناسبة على المستويين الوطني والإقليمي لاسترداد الأصول الأفريقية من خلال بناء القدرات.

#### 4.3 الركيزة الثالثة: إدارة الأصول المستردة

19. يعد استخدام الأصول الأفريقية المستردة والمعاداة إلى الوطن والتخلص منها حقاً أساسياً للدول الأعضاء الفردية التي لها الحق في استخدام الأصول للصالح العام للمواطنين وفقاً لأجندة تنمية إفريقيا والقوانين الوطنية ولأغراض حكومية مشروعة أخرى.
20. يجب أن تشمل إدارة الثروات سلطة استثمار الأصول التي أعيدت إلى الوطن ، والتصرف فيها ودفع العائدات في حسابات استرداد الأصول ، وإدارة استمرارية الأعمال ، واعتماد معايير إدارة الأصول المرهبة والفعالة اقتصادياً بشكل عام لصالح الدول الأعضاء وشعوبها.
21. يوصى باتخاذ الإجراءات التالية للدول الأعضاء لضمان احتفاظ الأصول الأفريقية بقيمة قصوى وإدارتها وتخصيصها بشكل صحيح من أجل التنمية:

### 4.3.1 تطوير والحفاظ على إطار عمل متفق عليه لإدارة الأصول المستردة والذي يهدف إلى:

- (أ) المساهمة في تعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية لأفريقيا؛
- (ب) الحفاظ على قيمة الأصول المحجوزة والمصادرة لصالح دول المصدر؛
- (ج) ضمان المساءلة والشفافية وبناء ثقة الجمهور في عملية استرداد الأصول؛
- (د) المساهمة، في نهاية المطاف، في منع الفساد ومكافحته؛
- (هـ) تعويض بلدان المصدر؛ و
- (و) مساعدة بلد المصدر في جمع البيانات عن الأصول التي تمت إعادتها إلى الوطن؛

### 4.3.2 تقوية أو تطوير الأطر المؤسسية أو القانونية أو السياساتية:

- (أ) إنشاء وكالة لإدارة الأصول المستردة أو تعيين كيان قائم لديه سلطات ومسؤوليات إدارية واضحة للشفافية والمساءلة لإدارة الأصول المرتجعة؛
- (ب) إنشاء أو اعتماد، وفقاً للقوانين الوطنية، حساب استرداد الأصول المقوم بالعملة المحلية أو الأجنبية؛ و
- (ج) تقنين أو تبني سياسات وطنية أو إقليمية تتعلق بتخصيص الأصول المعادة للتنمية؛ تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو تنفيذ أي مشروع استثمار اجتماعي آخر حسبما تراه الدولة العضو مناسباً؛

### 4.3.3 تنفيذ استراتيجيات لتعزيز الشفافية في إدارة الأصول المستردة:

- (أ) السماح بمراقبة استخدام الأصول المستردة من قبل الجهات الفاعلة المختصة والمختصة، على نفقتهم الخاصة ووفقاً للقوانين الوطنية؛ و
- (ب) الاحتفاظ بسجل مادي للأصول الأفريقية بهدف ضمان الشفافية والمساءلة على المستويين الوطني و / أو الإقليمي، وفقاً للقوانين الوطنية.

### 4.4 الركيزة الرابعة: التعاون والشراكات

22. لا يمكن أن تتم عملية استرداد الأصول وإعادتها إلى الوطن بشكل فعال في فراغ، ولكن يمكن أن تكون حصرياً نتيجة للتعاون الفعال والفعال بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول والهيئات الإقليمية والمجتمع الدولي وهيئات التحقيق وهيئات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية. وفي هذا الصدد، يلعب التعاون الإقليمي والدولي دوراً رائداً في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وكذلك الكشف عن الأصول الأفريقية الموجودة في الولايات القضائية الأجنبية وتحديد واستعادتها وإعادتها إلى الوطن وإدارتها بفعالية.
23. قُدمت التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء بهدف تعزيز وضمان التعاون والشراكات الفعالين.

#### 4.4.1 إعطاء الأولوية للتعاون والشراكات من خلال الدعوة والمشاركة:

- (أ) تحديد القيم والمبادئ التي ينبغي أن توجه مشاركة أفريقيا في مبادرات التعاون والشراكة من أجل ضمان نتائج ملموسة وإيجابية ؛
- (ب) تخصيص موارد محددة بحيث تكون مبادرات التعاون والشراكة مدعومة ببيانات موثوقة ، من خلال أبحاث السياسات واستراتيجية اتصال داخلية وخارجية فعالة ؛
- (ج) تحديد واعتماد سياسات وأطر وأدوات وأدوات التعاون والشراكة القائمة لتحقيق هدف استرداد الأصول ؛
- (د) دعم وتعزيز المبادرات الطوعية وتوسيع نطاق متطلبات الإبلاغ الإلزامي ؛ و
- (هـ) ضمان مشاركة أكبر للمجتمع المدني ووسائل الإعلام في عمليات المساءلة ، وفقاً للتشريعات الوطنية ، وتعزيز التنسيق والتعاون الدوليين الأفضل في هذا المجال.

#### 4.4.2 تعزيز الاتساق والتعاون بين الآليات والأطر والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ؛

- (أ) تحديد ومعالجة الثغرات والثغرات في أنظمة وسياسات وأطر وأدوات استرداد الأصول ؛
- (ب) إقامة وتعزيز التعاون المؤسسي والوطني والإقليمي والدولي من خلال:
- تعزيز التعاون بين الوكالات والإدارات الحكومية من أجل استرداد الأصول بفعالية وكفاءة من خلال تبادل المعلومات ومكافحة الفساد ؛
  - تعزيز التعاون الدولي من خلال الانخراط في سبل التعاون الدولي أو متعدد الجنسيات والدعوة إلى إنشاء هذه السبل ، حسب الاقتضاء ؛
  - الدعوة إلى التعاون بين البنوك المركزية والوكالات الوطنية لمكافحة الفساد ووحدات الاستخبارات المالية والخلايا والهيئات ذات الصلة في المنطقة وعلى الصعيد العالمي ؛
  - اعتماد القوانين المناسبة للاعتراف المتبادل بالقرارات القضائية ؛ و
  - تنسيق ومواءمة السياسات والتشريعات بين الدول الأعضاء بهدف تسهيل تحديد التراث الأفريقي واستعادته وإدارته.

## 5.1 تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية والدولية

24. للفساد وضعف الآليات الوطنية والإقليمية تأثير كبير على الخسائر والتحويلات الحالية للأصول غير المشروعة في أفريقيا. إن وضع آليات قانونية ومالية ومالية وقضائية قوية لها إمكانات هائلة لوقف الخسارة الحالية للأصول الأفريقية لصالح السلطات القضائية الأجنبية. يجب إعطاء الأولوية لهذه المسألة عند تنفيذ جميع الركائز والتوصيات، مع إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

- (أ) ضمان استقلالية وإمكانات وقدرات النظم القضائية الوطنية والإقليمية من خلال توفير الموارد الكافية للمؤسسات الوطنية والإقليمية المختصة ؛
- (ب) مساءلة ميسري ووسطاء التدفقات المالية وكذلك مرتكبي عمليات نقل الأصول الأفريقية إلى ولايات قضائية أجنبية ؛
- (ج) إنشاء آليات قانونية وضريبية تتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات والبحث عن حلول للثغرات الموجودة التي يستغلها المؤلفون والميسرون والوسطاء ؛
- (د) تنظيم تقديم الهدايا للسلطات العامة من قبل جهات خاصة ؛
- (هـ) زيادة الشفافية والمساءلة في القطاع المالي من خلال إصلاح السياسات والقوانين. و
- (و) المكافحة الفعالة للفساد وخلق بيئة مواتية للمساءلة وإدارة النتائج والشفافية.

## 5.2 تضمين

25. وإدراكاً لحقيقة أنه ليس لدى جميع الدول الأعضاء القدرة نفسها على المشاركة في العملية المعقدة لاسترداد الأصول وإعادةها إلى الوطن ، وفي السعي لاسترداد الأصول بشكل فعال بهدف تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تنمية أفريقيا ، ينبغي اتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك المساعدة المتبادلة والاندماج بين الدول الأعضاء. وبناءً على ذلك ، يجب تحديد تطبيق كل ركيزة على أساس مبادئ الشمولية والإنصاف والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والتنمية المفيدة للطرفين بين الدول الأعضاء وداخلها.
26. ينبغي التركيز على إشراك جهات فاعلة أخرى غير حكومية ، مثل المجتمع المدني ووسائل الإعلام ، عندما تطبق الدول الأعضاء الركائز ، وفقاً للقوانين الوطنية ، نحو تحقيق أهداف التعافي والأصول والتنمية في أفريقيا.
27. في ضوء هذه الملاحظات ، يوصى بأخذ النقاط التالية في الاعتبار عند التنفيذ الفعال لكل ركيزة من ركائز CAPAR:

- (أ) تعزيز الإدماج والمساعدة المتبادلين بين البلدان من خلال الانخراط في الأنشطة التي تهدف إلى التبادل المتبادل للمعلومات وبناء القدرات ؛
- (ب) تقديم الدعم والقدرة للبلدان التي تفتقر إليها، كاستراتيجية لمكافحة الفساد وفقدان الأصول الأفريقية في المنطقة؛
- (ج) اعتماد أو تنفيذ أو تصميم آليات (حسب الاقتضاء) لبناء القدرات أو المساعدة ، عند الحاجة، مثل إنشاء مجموعة من المفاوضين الأفارقة ذوي الخبرة بهدف تطوير استراتيجية ونموذج لاعتماده من قبل الدول الأعضاء ؛
- (د) تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في التفاوض بشأن العقود والاتفاقيات، لا سيما في القطاعات الضعيفة، مثل الصناعة الاستخراجية، من خلال تخصيص الموارد لتدريب وبناء قدرات الموظفين المتخصصين والممثلين الإقليميين للمجال؛
- (هـ) تشجيع الدول الأعضاء على تسهيل وتعزيز المفاوضات طوال عملية استرداد الأصول من خلال دعمها الدبلوماسي والسياسي الملائم والفعال ؛
- (و) إشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية ، بما في ذلك وسائل الإعلام والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ، في تنفيذ وتعزيز هذا الموقف الأفريقي المشترك ، وفقاً للقوانين الوطنية ؛ و
- (ز) الانخراط في آليات ومنصات تطوعية لتعزيز مشاركة وإدماج الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة ، وفقاً للقوانين الوطنية.

### 5.3 تسهيل عملية التنفيذ

28. يتطلب تنفيذ قرار الجمعية تنفيذ سياسة عامة واستراتيجية مع جدول زمني دقيق. ولكي تكون الاستراتيجيات والجهود والإجراءات الموصى بها فعالة ، يتعين على الدول الأعضاء مراجعة الهيئة وتنفيذ توصياتها. وتحقيقاً لهذه الغاية ، نعيد تأكيد تأييدنا لنتائج وتوصيات تقرير الفريق رفيع المستوى ونقر بأهمية تنفيذ CAPAR لتحقيق أجندة التنمية القارية هذه. لذلك يوصى بأن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

- (أ) تخصيص الموارد لأنشطة استرداد الأصول والعمليات والإجراءات ؛
- (ب) اعتماد استراتيجيات وآليات لزيادة التعاون والتواصل بين القارات بشأن تدابير اعتماد وتنفيذ CAPAR ، و
- (ج) تنفيذ تدابير على المستويين الوطني والإقليمي لرصد وتقييم مبادرات استرداد الأصول الأفريقية والمشاركة في آليات الإبلاغ والمراجعة لمثل هذه التدابير.

29. فيما يلي توصيات السياسة الرئيسية المقترحة على الدول الأعضاء بهدف ضمان استرداد الأصول الأفريقية بكفاءة

وفعالية وفي الوقت المناسب:

(أ) تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية لاكتشاف وتحديد الأصول الأفريقية في الولايات القضائية الأجنبية ؛  
(ب) إعطاء الأولوية لتنظيم وحماية وتحفيز المبلغين عن المخالفات الذين يساهمون في عملية الكشف وتحديد الهوية ؛

(ج) تعزيز وتدعيم قدرات هيئات ومؤسسات الكشف والتعرف على الهوية ؛

(د) تعزيز وتعزيز الشفافية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتسهيل الكشف الفعال وفي الوقت المناسب وتحديد الأصول الأفريقية ؛

(هـ) إعطاء الأولوية لاسترداد الأصول الأفريقية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ؛

(و) تعزيز المؤسسات القانونية والمالية لتسهيل عملية استرداد الأصول ؛

(ز) تصميم وضمان الحفاظ على إطار أفريقي متفق عليه مخصص لإدارة الأصول المستردة ؛

(ح) تعزيز أو إنشاء الأطر المؤسسية والقانونية والسياساتية لإدارة الأصول المستردة على المستوى الوطني ؛

(ط) تنفيذ استراتيجيات لزيادة الشفافية في إدارة الأصول المستردة ؛

(ي) إعطاء الأولوية للتعاون والشراكة في مبادرات استرداد الأصول الأفريقية من خلال المناصرة والمشاركة الإقليمية والدولية ؛

(ك) اتخاذ خطوات لتعزيز الاتساق والتعاون بين الآليات والأطر والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية.



# قرار الموقف الأفريقي المشترك بشأن استرداد الموجودات

## مؤتمر.

**1** تذكر قرار ( مؤتمر المؤتمر / الاتحاد الأفريقي / ديسمبر 5 (XXIV) للدورة العادية الرابعة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا ، إثيوبيا ، والذي وافق على تقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي / اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التدفقات المالية غير المشروعة واستنتاجات الاتحاد الأفريقي لعام 2018 الموضوع السنوي حول "كسب المعركة ضد الفساد - مسار مستدام لتحوّل إفريقيا" ، لا سيما إعلان نواكشوط حول عام مكافحة الفساد ( المؤتمر / الاتحاد الأفريقي / ديسمبر 5 (XXXI) من خلال قيادة فخامة محمد بخاري ، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية كقائد العام المواضيعي.

**2** التحية جهود المتابعة التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجلس الاستشاري لمكافحة الفساد (AU-ACB) واتحاد مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا من أجل تطوير موقف الاتحاد الأفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول جزء لا يتجزأ من تنفيذ الإعلان الخاص بشأن التدفقات المالية غير المشروعة ( المؤتمر / الاتحاد الأفريقي / ديسمبر 5 (XXIV) ؛

**3** تم التأكيد عليه مرة أخرى حقيقة أن تطوير موقف أفريقي مشترك بشأن استرداد الأصول هو خطوة حاسمة ومهمة نحو مكافحة وعكس التدفقات المالية غير المشروعة التي استمرت في استنزاف كميات كبيرة من الموارد السنوية للبلدان الأفريقية والأصول اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا؛

**4** تعرف حقيقة أن عدم استرداد الأصول الأفريقية وعدم إعادتها إلى أوطانها ، بما في ذلك عائدات الفساد والتهرب الضريبي ، والإثراء غير المشروع ، المحولة إلى ولايات قضائية أجنبية ، لها حوادث سلبية وخطيرة بشأن تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية الأفريقية ، ولا سيما الطموح لإسكات الشرائع والتمتع بحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الحق في التنمية.

**5** تعرف حقيقة أنه يجب وضع جهود واستراتيجيات استرداد الأصول الأفريقية ووضعها في سياقها ضمن الروايات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع لأفريقيا ، بما في ذلك سرقة القطع الأثرية الأفريقية والعبودية والاستعمار.

**6** أيد مشروع الموقف الأفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول كسياسة قارية وأداة للدعوة لتعزيز مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ؛

**7** أعبر مخاوف بشأن الممارسة الحالية لبلدان المقصد للاحتفاظ بالأصول الأفريقية المحددة في الولايات القضائية الأجنبية خلال العملية الطويلة التي ينطوي عليها الاسترداد والتي أدت إلى فقدان هذه الأصول في تسهيل هذه الأصول واستغلالها والتمتع بها على حساب تنمية أفريقيا ؛

8

زائر المجتمع الدولي لدعم الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والتعاون معه في استرداد الأصول الأفريقية ، بما في ذلك عائدات الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة ، وكذلك في إعادة العائدات من ضرائب التهريب ؛

9

أبرزت حقيقة أن استخدام الأصول الأفريقية المستردة والمعاداة إلى الوطن والتخلص منها هو حق سيادي لجميع الدول الأعضاء التي يحق لها استخدام هذه الأصول للصالح العام للمواطنين وفقاً لأجندة التنمية لأفريقيا والتشريعات والحكومات الشرعية الأخرى المقاصد؛

10

يطلب من المجلس الاستشاري لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الفساد ، ومصرف التنمية الأفريقي ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNCEA) ، وائتلاف الحوار بشأن أفريقيا ، وأصحاب المصلحة الآخرين في الاتحاد تسريع عملهم التعاوني بالشراكة مع وكالات مكافحة الفساد

11

يعرب عن تقديره إلى فخامة محمد بوهاري ، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ، زعيم العام المواضيعي 2018 ، لالتزامه الراسخ بمكافحة الفساد ، ولا سيما استرداد الأصول الأفريقية.

12

الطلب من المجلس الاستشاري للاتحاد المعني بالفساد ومفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم تقارير منتظمة إلى المؤتمر بشأن تنفيذ هذا القرار.

الدورة العادية الثالثة والثلاثون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي ، من 9 إلى 10 فبراير 2020 ، أديس أبابا.



بالتعاون مع :



African Union 

شارع روزفلت W21K19

أديس أبابا، اثيوبيا

هاتف: + 251 11551 77 00  
فاكس: + 251 11551 78 44

[www.au.int](http://www.au.int)